دور المحدد الديني في صياغة السياسة الخارجية الإيرانية

عمرو نبيل عبدالحكيم جوده *

الملخص

يرصد هذا البحث دور المحدد الديني في تشكل السياسة الخارجية الإيرانية, حيث يركز, من الناحية النظرية والتطبيقية, على دور المفاهيم الدينية الشيعية في السياسة الخارجية الإيرانية, وذلك من خلال محورين رئيسيين, أولهما: مفهوم "ولاية الفقيه" ومدى تأثيره في رسم توجهات السياسة الخارجية الإيرانية. في حين يدور ثانيهما: حول ملامح السياسة الخارجية الإيرانية استناداً إلى ولاية الفقيه, وذلك عبر تعاقب القادة السياسيين بتباين خلفياتهم, مع التركيز على مفهوم "الجيوبوليتيك الشيعي" ودوره في صياغة الهوية الخارجية لإيران ما بعد الثورة الإسلامية 1979.

الكلمات المفتاحية: الدور, السياسة الخارجية, إيران, ولاية الفقيه, الجيوبولتيك الشيعي, الهلال الشيعي.

* معيد بكلية الإنسانيات والتجارة وإدارة الأعمال, جامعة حلوان الأهلية, مصر.

The role of religious determinants in shaping .Iranian foreign policy

Abstract

This research monitors the role of the religious determinant in the formation of Iranian foreign policy, as it focuses, from a theoretical and practical perspective, on the role of Shiite religious concepts in Iranian foreign policy, through two main concepts: the first is the concept of "Welayet-e faqih" and its influence in shaping the Trends of Iranian foreign policy, the second concept of “Shiite geopolitics” and its role in formulating the external identity of Iran after the Islamic Revolution of 1979.

Keywords: Foreign policy, Iran, Welayet-e Faqih, Shiite geopolitics, Shiite Crescent.

مقدمة

شكلت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م, منعطفاً تاريخيا في السياسة الخارجية الإيرانيةً, حيث مثّلت رؤية آية الله الخوميني لدور رجال الدين في الشأن السياسي نقطة بارزة في رسم السياستين الداخلية والخارجية, وبات يحكم النظام السياسي الإيراني عدة مفاهيم دينية أثرت في بنيته وتفاعلاته, كان أبرزها مفهوم"ولاية الفقيه", والذي أعاد بنائه الخوميني وفق منظومة فكرية تجلت بشكل تطبيقي في دور الولي الفقيه في الشأن السياسي الإيراني منذ الثورة, كما كان لآليتيّ "تصدير الثورة" وتكوين "الهلال الشيعي" ضمن ما عُرِف لاحقاً بمفهوم "الجيوبولتيك الشيعي" التطبيق الأمثل لتوظيف إيران للبعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية. ومن هنا, فإن الدراسة الحالية تجيء كمحاولة لاستكشاف هذا الدور في السياسة الخارجية الإيرانية, كمقترب مفاهيمي, يركز على توضيح الأبعاد النظرية. الممثلة في تلك المفاهيم وبنيتها. في السياسة الخارجية الإيرانية.

ومن هنا فإن الدراسة تركز على محورين أساسيين, **أولاً:** مفهوم ولاية الفقيه وتأثيره في السياسة الخارجية الإيرانية من خلال توضيح الدور المحوري للوليّ الفقيه في الشأن الإيراني. **ثانياً:** تبلور ملامح السياسة الخارجية الإيرانية استنادنا إلى ولاية الفقيه, عبر تعاقب القادة السياسيين وتباين خلفياتهم, مع التركيز على مفهوم "الجيوبولتيك الشيعي" والذي يوضح كيفية توظيف إيران في سياساتها الخارجية للبعد الديني في الدائرة العربية عبر آليتين: تصدير الثورة, والهلال الشيعي.

وتستعين الدراسة بمنهج تحليل المضمون, ومستخدمة الأداة التاريخية في رصد التحولات التاريخية في الخبرة الإيرانية خلال تبادل السلطة التنفيذية بين تياري المحافظين والإصلاحيين, في ظل الدور الرئيسي الذي يلعبه الوليّ الفقيه في صياغة السياسة الخارجية الإيرانية.

أولاً: مفهوم "ولاية الفقيه" وتأثيره في السياسة الخارجية الإيرانية.

يمكننا أن نعتبر عام 1961م بداية لصعود دور المرجعية الدينية في الشأن السياسي الإيراني, وذلك عندما أطلق الخوميني صرخته الأولى على قانون لجان الولايات, وخطبته المهمة بتاريخ 1962/9/11م والتي صرح خلالها بضرورة نصح الحُكام, أو الثورة عليهم عند عدم القدرة, تزامناً مع إعلان الشاه "الثورة البيضاء", كما مثَّلت وفاة آية الله البروجردي عام 1963م بوصفه المرجعية الشيعية الكبرى إيذانا بصعود الخوميني خلفاً له, حيث شجع الأخير إنتفاضة(15خرداد)عام 1963م والتي رغم فشلها, إلا أنها كانت نقطة بدء في مجابهة رجال الدين, مدعومين من البازار(التجار)بقيادة الخوميني, لنظام الشاه, ما دعا الأخير لسجن الخوميني ثم نفيه إلى العراق لينتقل منها إلى إيران ثم إلى فرنسا أخيرا ليباشر دعوته الشعب الإيراني للقيام بالثورة, ليعود أخيراً في الأول من فبراير 1979م ليمارس زعامته للثورة الإيرانية بعد فرار الشاه إلى مصر, ليختار مهدي بازركان ذو النزعة الاشتراكية رئيسا للوزراء, ثم أبو الحسن بني صدر, ذو النزعة الليبرالية, في رئاسة الجمهورية, محاولا إشراك التيارات السياسية في العملية السياسية, لكن مجيء الحرب العراقية وتصارع التيارات المختلفة يرجّح كفة رجال الدين وهيمنتهم على السلطة السياسية.([1])

وقد شكلت ولاية الفقيه أحد أبرز المحددات في الفكر والممارسة السياسية لإيران مابعد الثورة, حيث مثَّل الوليّ الفقيه, أو ما بات يعرف بـ"المرشد الأعلى" أعلى سلطة سياسية في الدولة, بل تمتد سلطته الدينية الروحية ونفوذه السياسي إلى النطاق الشيعي الخارجي في إطار ما يعرفُ بـ "الجيوبوليتيك الشيعي", ويُشار إلى

[1]- آمال السبكي, **تاريخ إيران السياسي 1906-1979م,** الكويت, المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب, سلسلة عالم المعرفة, عدد(250) أكتوبر 1999م, ص 193-215. أمل حماده, **دور رجال الدين في الثورة الإيرانية 1979 -1982م,** رسالة ماجستير, جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 1995م, ص 80-102.

أن بداية تنظير الخوميني لفكرة "ولاية الفقيه" جاءت من خلال دروسه الفقهية التي كان يلقيها على طلابه في النجف الأشرف– العراق عام (1964م)؛ حيث رأى أنه لا وجود لمجتمع إسلامي دون دولة إسلامية والتي يقتصر دور علماء الدين فيها بالمطالبة بضرورة تطبيق القوانين وفق الشريعة, بل لابد أن تكون الدولة إسلامية عبر تأسيس "السلطة الدينية العليا" والمُشَكلة من كبار الفقهاء والمجتهدين الذين يخول إليهم الإمساك بزمام السلطة العليا في الدولة, حيث تعني ولاية الفقيه الجمع بين: السلطة والحكم, أو المفهوم السياسي والمفهوم القانوني الفقهي للولاية السياسية.([2])

وقد حدد الدستور الإيراني بعد الثورة الإيرانية عام 1979م شروطا للولي الفقيه, والتي تتمثل في: العدالة والصلاحية العلمية والتقوى اللازمتين للإفتاء(إبداء الحكم الشرعي في الوقائع وفق المذهب الشيعي), وكذلك الكفاءة السياسية والاجتماعية, والشجاعة والإدارة الكافية للقيادة, فنص الدستور في المادة (5) على أنه في زمن غيبة الإمام المهدي, تكون ولاية الفقيه في إيران بيد الفقيه العادل المتقي البصير بأمور العصر. وإن أكدت تعديلات عام 1989م على عدم اشتراط أن يكون الوليّ الفقيه مرجعا(يحمل لقب آية الله)من مراجع التقليد لدى الشيعة, وإنما يكفي أن يكون مجتهداً (يحمل لقب حجة الإسلام) وهو ما سيتحقق في اختيار علي خامنئي الذي كان يحمل لقب(حجة الإسلام), خلفا للخميني متجاوزا من هُم أعلى منه في المرتبة الفقهية. وقد وضع الدستور صلاحيات كبرى للوليّ الفقيه, منها: الرقابة على السياسات العامة لإيران بالتشاور مع مجمع المصلحة, وتعيين وعزل كبار المسؤولين لأهم أجهزة الدولة وكذلك في السلطة القضائية والحرس الثوري والقوات المسلحة, وإعلان الحرب والصلح والتعبئة العامة, كما أن عزل رئيس الجمهورية

[2]– محمد السعيد عبدالمؤمن, **ولاية الفقيه في إيران بين النظرية والتطبيق,** (القاهرة, مكتبة الزهراء, الطبعة الأولى, 1990م), ص 44–52.

بالنظر إلى مصلحة البلاد تقع ضمن صلاحيات المرشد الأعلى., هكذا حددت المادة (57) من الدستور السلطة العليا لولاية الفقيه, فالسلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية(السلطات الثلاثة: التشريعية والتنفيذية والقضائية) تمارس صلاحياتها تحت إشراف الوليّ الفقيه باعتباره إمام الأمة.([3])

ولما كان الإرتباط وثيقاً بين الشأن الداخلي والشأن الخارجي, فإن ثمة ضرورة للتطرق, بإيجاز, إلى الأوضاع الداخلية في إيران عقب نجاح الثورة, حيث بدأت بتثبيت أقدامها عن طريق العنف في مواجهة أعداء الثورة من الملكيين وغيرهم عبر المحاكمات السريعة التي كانت نتائجها الإعدام غالبا, وتصفية العناصر المتنافرة داخل الثورة بعضها ببعض, ثم محاولة علماء الدين بمساعدة عدد من الليبراليين القيام بإجراءات اقتصادية واجتماعية وثقافية, كتأميم البنوك والصناعات الكبرى والمصادر الطبيعية, وإعادة هيكلة للموارد الاقتصادية بأسلوب يغلب عليه الطابع الإشتراكي, مثل توزيع الأراضي الزراعية من خلال مشروع أقره ثلاثة من الفقهاء (حسين منتظري, بهشتي, مشكيني) وهو ما قُوبِل بنقد حاد من جانب مير حسين موسوي الذي رأى أن تلك السياسات تخالف شكل وجوهر أسس نظرية ولاية الفقيه. ثم القيام بثورة ثقافية مضادة للثقافة الغربية التي تبناها الشاه, بجانب تغيير نظم التعليم, وقد استعان الخوميني بكثير من الخبراء(ممن لهم ميول دينية) من غير علماء الدين, مثل مهدي بازركان أول رئيس وزراء بعد الثورة كسياسي له خبرة في الحراك السياسي طوال عهد الشاه, كما يعتبر مصلحا معتدل الأفكار واقعي النظر, تتلخص رؤاه في نقطتين: الحرية والإصلاح الإجتماعي من خلال منظور العقيدة. وإن اختلف مع علماء الدين من زعماء الثورة ليترك منصب رئيس الوزراء ليترشح في مجلس الشورى كمعارض للحكومة, وذلك لاختلاف نظرته معهم حول مفهوم

[3]– دستور الجمهورية الإسلامية, مواد (5,57, 109, 110, 111).

الحرية والديمقراطية, حيث يميل إلى المعنى الغربي للمفهومين, وهو ما يعارضه بشدة طرح علماء الدين.([4])

وكان أول شكل واضح للمشاركة الشعبية في الممارسة السياسية في إيران بعد الثورة هو الاستفتاء على الدستور الذي حدد شكل الدولة وبنيتها ونظام الحكم الجديد, وكانت نتيجة الاستفتاء باختيار نظام الجمهورية الإسلامية بنسبة 98.2% .([5]) من واقع الرغبة الشعبية العارمة في تغيير النظام الشاهنشاهي والمرتبط في أذهان الجموع الشعبية بالقهر والاستبداد, كما جرت أول انتخابات لمجلس الشورى الإسلامي في 14 مارس 1980م, والتي كانت مناسبة جيدة لتوجيه الخوميني نداءاته للشعب قبل الانتخابات بشهرٍ تقريبا, ملفتا الأنظار إلى ضرورة اختيار علماء الدين والبعد عن التيارات الأخرى, قائلاً :" إن الأمل معقود على أن يعطي الشعب المناضل صوته.. لأشخاص أوفياء للإسلام العزيز.. ملتزمين بالأحكام الإسلامية وحب الشعب", وخلال الدورة الثانية لمجلس الشورى الإسلامي في العام 1984م سعى الخوميني إلى تضييق الخناق على العناصر غير الإسلامية خاصة وأن الفترة التي سبقت الانتخابات مباشرة, ظهر فيها حراك مكثف لإستكمال المسيرة نحو السيطرة على مقاليد السلطة, كما نجح الخوميني في إبعاد المعارضين لولاية الفقيه المطلقة عن المنافسة في مجلسيّ الشورى والخبراء, حيث كان عنيفا في مواجهاته للجماعات السياسية المختلفة مع ولاية الفقيه خلال عملية الانتخابات إبان الدورة الثانية.([6])

---

[4]– محمد السعيد عبدالمؤمن, **ولاية الفقيه في إيران**, مرجع سابق, ص 70–72, 115.

[5]– أروند إبراهيميان, **تاريخ إيران الحديث**, ترجمة: مجدي صبحي, (الكويت, المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب, سلسلة عالم المعرفة, عدد 409, فبراير 2014م), ص 222–230.

[6]– محمد السعيد عبدالمؤمن, **ولاية الفقيه في إيران** , مرجع سابق, ص 99–103.

وجدير بالذكر أن الخوميني لم يكن يحبذ تزايد الصراع بين علماء الدين ورجال السياسة من زعماء الثورة, بل كان يرى ضرورة التعاون بينهم منذ البداية, وسعى أن تظل الحكومة في يد رجال العلم والسياسة ممن لهم توجهات إسلامية بعد أن احتلوا معظم مقاعد مجلس الشورى الإسلامي, ولذلك, فإنه عندما رأى احتدام الصراع مع بازركان, اختار د. أبو الحسن بني صدر ودفع به نحو الترشح للرئاسة وسانده حتى صار أول رئيس للجمهورية الإسلامية في مواجهة المرشحين الآخرين, حيث اتفقت آراء بني صدر في كتابه " قواعد الحكم الإسلامي وضوابطه" مع آراء الخوميني, ولاسيما فكرة إقامة نظام جمهوري إسلامي من خلال المبادئ الخمسة وهي: التوحيد, الرسالة المحمدية, الإمامة, العدل خط الحركة, المعاد(أحد أركان العقيدة الإسلامية لدى الشيعة الإمامية) وجهة الحركة. وهي نفس الأسس التي يرتضيها الخوميني لنظام ولاية الفقيه, ومن هنا رأى الخوميني أن نظرية بني صدر في الحكم الإسلامي هي أقرب نظريات إلى فكره, ولكن سرعان ما دبَّ الخلاف بين "بني صدر" وعلماء الدين المؤيدين لولاية الفقيه الذي تصاعد مع هجومه عليهم واتهامهم بالدكتاتورية حتى تم عزله مع اندلاع الحرب مع العراق عام 1980م .([7])

ويمكن النظر إلى الحرب العراقية–الإيرانية(1980–1988م) والتي مثلت تطبيقاً عملياً لنظرية ولاية الفقيه, حيث اتاحت للخوميني أن يتخذ القرار منفردا بقبول وقف الحرب الذي أصدره مجلس الأمن رقم (598), متذرعاً بمبدإ المصلحة العامة الذي تضعه النظرية أساساً لأحكام وفتاوى الوليّ الفقيه دون الإعتراض عليه بالنقض من قبل الأطراف السياسية الأخرى.([8])

---

[7]– آمال السبكي, **تاريخ إيران السياسي, مرجع سابق**, ص 227–228.

[8]- الشيماء العقالي, **نظرية ولاية الفقيه, وتطبيقاتها في جمهورية إيران الإسلامية,** (بيروت, مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي, الطبعة الأولى, 2011م), ص 249-252.

ومن المؤكد أن نظرية ولاية الفقيه برزت كمحدد أيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية خلال عهد الخوميني, وكانت الملمح الأبرز في تشكيل إدراك صانع القرار ونظرته للعالم, سواء على مستوى الفكر الأيديولوجي أو الممارسة الفعلية, فاجتهادات الخوميني حول النظام الدولي وتفاعل إيران مع دول العالم, والتي أقرها الدستور الإيراني وميزته بعد الثورة بما يعرف بالإسلام الثوري حسب الاجتهاد الإيراني يأتي من قيم الحق والعدل والمساواة على الصعيدين الداخلي والخارجي, إذ يتعامل مع الواقع الدولي مستندا إلى المعايير ذاتها بمدولاتها الإسلامية سواء تماثلت مع المدلولات المتداولة لها في القانون الدولي الوضعي أو لا. وتقول الباحثة الإيرانية "شيرين هانتر" إن محور تفكير الخوميني في السياسة الخارجية لا يقوم على النظرة الإسلامية التقليدية المتأسسة على مفهومي: دار الحرب ودار السلام, وإنما على مفهومي: المستكبرين والمستضعفين, ووفقا لهذه النظرة فإن دور الدولة الإسلامية لا يتوقف على حماية دار الإسلام فحسب, وإنما يشتمل أيضا على المساهمة في توحيد كل الصفوف للمناوئين للظلم والهيمنة. ([9])

ثانياً: تبلور ملامح السياسة الخارجية الإيرانية استنادنا إلى ولاية الفقيه:

(أ) في عهد الخوميني:

بحسب الخوميني, فإن العالم ينقسم إلى ظالمين(القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة وإسرائيل) ومظلومين(الشعوب الإسلامية, وبخاصة الأقلية الشيعية), ويجب على إيران أن تتحمل مسؤوليتها في "تصدير الثورة"[10] لإنقاذ الشعوب المضطهدة في

[9]- عبدالله يوسف سهر, **السياسة الخارجية الإيرانية تحليل لصناعة القرار**, القاهرة, مجلة السياسة الدولية, العدد 138, سنة 1999م, ص 11-14.

[10]- اتفق القادة السياسيين, وعلى رأسهم الخوميني, عقب الثورة الإسلامية 1979م على ضرورة تصدير الثورة إلى الشعوب المظلومة, حيث رفض الخوميني الحدود الجغرافية مبقيا على الحدود الآيديولوجية فحسب, وقد تعامل معها كأحد عناصر السياسة الثقافية التي تنهض بها وزارة الخارجية, وعند معارضة المصلحة الذاتية لإيران باعتبارها "أم القرى" في مواجهة مبدأ تصدير الثورة تكون الغلبة لمصلحة النظام الإيراني, وإن رأى هاشمي رفسنجاني أن المفاضلة بينهما

كل مكان, حيث ينص الدستور في المادة (152) على ضرورة أن " تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على أساس رفض أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع, والحفاظ على الإستقلال التام وعدم الانحياز للقوى المتسلطة, وعلى تبادل العلاقات السلمية مع الدول المسالمة" ويلاحظ في تلك المادة تقسيمها لشعوب العالم إلى مظلومين مقهورين تلتزم إيران بالدفاع عنهم إذ أنها " دولة في الطليعة تقود الجماهير المقهورة نحو الحرية والعدالة", وهي الأفكار نفسها التي استندت عليها إيران في دعم الحركات والفصائل المناهضة للاضطهاد في مناطق مختلفة من العالمين العربي والإسلامي بناء عليها.([11])

ويرى الباحث الإيراني "أنوشروان إحتشامي" أن استخدام إيران للرموز الإسلامية في السياسة الخارجية سمة من سمات " تصور دورها" الديني, فللإسلام مكانة ودور محوري في صياغة السياسة العامة واستراتيجية الدولة, وهو ما سبب لها خلافات في علاقاتها الخارجية. وهكذا فإن إيران حاولت منذ بداية الثورة أن توائم بين الأيديولوجية الدينية وبين التطورات التي شهدها النظام الدولي, وسعت في سياستها الخارجية إلى الحفاظ على النفوذ الإقليمي في مواجهة التحديات الاقليمية, والتركيز على المتغير المذهبي/ الشيعي معتبرة نفسها مركزاً روحياً للشيعة ومتبنية ضرورة دعمهم في مناطق العالم المختلفة, وتعتبر مقولة الخوميني " إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية " أصدق توصيف لرؤية إيران وتفاعلها في النطاق الإقليمي والدولي بناء على الركيزة الدينية ودورها الأساسي خاصة خلال العقد الأول من عمر الثورة الإيرانية.([12])

"تعتمد على كل حالة على حدا وتوقيتها". لمزيد من التفاصيل حول نظرية "تصدير الثورة" انظر: أحمد نوري النعيمي, **السياسة الخارجية الإيرانية**, مرجع سابق, ص 561-570.

[11]- بيزن يزدي, **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**, ترجمة: سعيد الصباغ, (القاهرة, الدار الثقافية, الطبعة الأولى, 2000م), ص 160-166.

[12]- شنين محمد المهدي, **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المشرق العربي**, رسالة ماجستير,(الجزائر, جامعة خيضر- بسكرة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2014م), ص 54-61

(ب) في عهد آية الله علي خامنئي.

بعد مرور عشر سنوات على خبرة الثورة الإيرانية, وإنتقال إيران من الثورة إلى الدولة, والتأكيد على نظرية ولاية الفقيه في نظام الحكم الإيراني, مثلت وفاة الخوميني في 4يونيو1989م بداية لمرحلة جديدة في حياة النظام الإيراني هي "مرحلة إعادة البناء", والتي تزامنت مع صعود حجة الإسلام علي خامنئي إلى موقع الوليّ الفقيه, وانتخاب علي هاشمي رفسنجاني رئيسا للجمهورية([13]). علماً بأن التعديلات الدستورية التي تم الاستفتاء عليها عام 1989م, لم تطال مبدأ ولاية الفقيه على إطلاقها, وظل للولي الفقيه كل صلاحياته التي كانت من قبل, وإن كان التعديل أكد على عدم اشتراط أن يكون الولي الفقيه مرجعا دينيا(يحمل لقب آية الله), وإنما اكتفى أن يكون مجتهدا (يحمل لقب حجة الإسلام), وهو ما ينطبق على علي خامنئي. والملاحظ أنه لم يتم اختيار علي خامنئي اعتباطا, فالإصرار على اختيار زعيم جديد من داخل النظام يدل على الرغبة في مواصلة تطبيق نظرية ولاية الفقيه بعد الخوميني, فمنصب الولي الفقيه يعد حجر الزاوية في النظرية والنظام الإيراني ككلٍ.([14])

(ج) في عهد الرئيس: هاشمي رفسنجاني.

كانت الخطوة التالية لاستقرار النظام بعد وفاة الخوميني, هي إجراء انتخابات الرئاسة والتعديلات الدستورية معا, واللتين أدتا إلى النتيجة المتوقعة, وهي إقرار التعديلات الدستورية وفوز هاشمي رفسنجاني بالرئاسة بأغلبية بلغت 94.5% على منافس ضعيف من غير علماء الدين, وهو الدكتور عباس شيباني, ولقد مثلت الحرب العراقية الإيرانية مكسبا لإيران على مستوى السياسة الخارجية, حيث استطاع

[13]- الشيماء العقالي, **نظرية ولاية الفقيه,** مرجع سابق, ص 255. أروند إبراهيميان, **تاريخ إيران الحديثة**, مرجع سابق, ص 222

[14]- حول صلاحيات وشروط تولي منصب الولي الفقيه, راجع: محمد السعيد عبدالمؤمن, **ولاية الفقيه في إيران** ,مرجع سابق, ص269-273.

رفسنجاني الاستفادة من الحرب في إعادة بناء العلاقات مع الإتحاد السوفيتي, والتي صادفت نجاحا كبيرا خاصة في الجانب الاقتصادي والتكنولوجي عبر اتفاقيات وزيارات خلال عام 1989م. على حين مثلت "أزمة الرهائن الأمريكان" تأزماً سياسياً مع الدول الغربية, ولقد استمر الاختلاف بين النخب الإيرانية حول أفضل السبل لممارسة النفوذ الخارجي على المستويين الإقليمي والدولي, فتمدد النفوذ الخارجي كان أحد الميكانيزمات للحفاظ على النظام, وكان رأي رفسنجاني أن الأداء الاقتصادي الداخلي من شأنه أن يضرب مثلا وقدوة للأنظمة السياسية المجاورة لإيران لتتبني قيم التجربة الثورية وتوجهاتها السياسية. في إطار محاولة تصدير الثورة إلى الدول العربية التي رفضت ذلك. ([15]) ولكن انقلبت الموازين بعد الغزو العراقي للكويت 1990, حيث حاولت إيران كسب ثقة الدول العربية بالتنديد بالغزو والموافقة على التدخل الأجنبي شرط مغادرة المنطقة فور انتهاء الأزمة. ([16])

وعلى الجانب الآخر, حرصت الدول العربية على ضمان الموقف الإيراني إزاء أزمة حرب الخليج الثانية عام1991م, والتي مثلت لإيران فرصة جيدة للإنتقال من الثورة إلى الدولة, حيث تماهى الموقف الإيراني مع سياسات تتناسب مع مكانتها الإقليمية, وقد مرت العلاقات العربية الإيرانية بمواقف الشد والجذب مع سعي الولايات المتحدة وإسرائيل, لمنع التقارب بين الدول العربية, والخليجية خاصة مع إيران لضمان استمرار وجودها في المنطقة؛ وبشكل عام, كانت فترة حكم رفسنجاني مرحلة إعادة بناء السياسة الخارجية الإيرانية, فكانت إيران مقصدا لزيارة عدد من الدبلوماسيين الأجانب, كما أعلنت بريطانيا عن استئناف علاقتها مع إيران, بعد قطعها بسبب

[15]- أمل حمادة, **الخبرة الإيرانية: الإنتقال من الثورة إلى الدولة,** (بيروت, الشبكة العربية للأبحاث والنشر, الطبعة الأولى, 2008م), ص 324-325.
[1616]- آمال السبكي, **تاريخ ايران السياسي**, مرجع سابق , ص 341-343.

فتوى قتل سلمان رشدي بشأن روايته" آيات شيطانية"([17]*). وقدمت بريطانيا وعودا بتدفق الاستثمارات وتقديم مساعدات بإعادة البنية التحتية التي دمرتها الحرب مع العراق.

ولكن كان أهم مشكلات السياسة الخارجية الإيرانية في تلك الفترة, هي تعدد مؤسسات صنع القرار الخارجي, وإن بقيت الاختلافات بين المرشد والرئيس في حدها الأدنى, فقد تكرست مسؤولية المرشد علي خامنئي المباشرة عن صنع السياسة الخارجية ووجود ممثلين له في السفارات في الدول الأجنبية. وفي مساحة ما, حاولت السياسة الخارجية الإيرانية إعادة بناء علاقاتها الخارجية دون المساس بالخطوط الحمراء التي لا يُسمح بتجاوزها, وخاصة في الاتصالات العلنية مع الولايات المتحدة وإسرائيل. في حين مثل مجلس الشورى الإسلامي بزعامة مهدي كروبي تحدٍ آخر, حيث رأى ضرورة مساعدة العراق في حرب الخليج الثانية, رغم الخصومة القديمة, وهو أمر شرعي لضرورة الحفاظ على وحدة الأمة الإسلامية في مواجهة قوى الاستكبار, وهو ما تعدها الثورة الإسلامية من مبادئها الأساسية وفق تنظيرات الخوميني لحكومته الإسلامية, وقد سانده علي أكبر محتشمي, وزير الداخلية الأسبق وأحد رموز التيار المحافظ. ومن هنا فإن الاختلاف بين رموز النظام الإيراني, من حيث مواقف السياسة الخارجية يمكن فهمه من خلال ملاحظتين:

أولا: أن الوضع الداخلي كان متأزما بسبب الحرب العراقية–الإيرانية(حرب الخليج الأولى) على نحوٍ رجَّح الأولويات الاقتصادية في مرحلة إعادة البناء, وقد شكلت

* تعود أزمة رواية " آيات شيطانية" إلى الفتوى الدينية التي أصدرها آية الله الخوميني بهدر دم الكاتب البريطاني من أصل هندي-باكستاني " سلمان رشدي, والتي تضمنت بعض الأفكار رأى فيها الخوميني خروجا عما تقرره عقيدة الإسلام فأصدر فتوى بتكّفيره وإهدار دمه, ما أثار ردود فعل دولية, ما دعا بريطانيا إلى أن تحيط الكاتب بحراسة مشددة حفاظا على حياته, ودعما لما أسمته "حرية الرأي والتعبير". إبراهيم حامد المغازي, **إيران وقضية سلمان رشدي**, مجلة الملف الإيراني, العدد 216, مارس 1997م, ص 36.

أزمة الكويت فرصة لإعادة التوجه للخارج والخروج من العزلة, من خلال قدرة النظام على الاستفادة من الظروف الدولية لتحقيق الأهداف الداخلية عبر إعادة البناء والإعمار وهو الموقف الذي تبناه رفسنجاني.

ثانيا: طبيعة ديناميكيات التفاعل داخل النخب الإيرانية, حيث مثل الجناح المحافظ تحدٍ للرئيس بعدم تجاوز الخطوط الحمراء في الانفتاح على العالم الخارجي التي يقرأها البعض على أنها توزيع للأدوار, فالانقسام الظاهري يفقد دلالاته مع تتبع المواقف, فالرئيس رفسنجاني الذي رفض الوجود الخارجي بالكامل عاد وقبل بوجود القوات الأجنبية بشروط, والقائد خامنئي الذي أصدر فتوى ضد التحالف عاد وقبل الحياد المشروط. ومن ثمة فإن قراءة هذا الانقسام كتوزيع للأدوار لتعظيم فائدة النظام من الأزمة يبدو أكثر مصداقية, ومصداقاً للشعار المرفوع بتغليب المصلحة العامة.

والخلاصة؛ أن العلاقات بين المرشد خامنئي والرئيس رفسنجاني لا يمكن وصفها بالتنافسية أو التعاونية بشكل مطلق, فخلال السنوات الثماني من فترتي رئاسة رفسنجاني إتضحت دوائر التعاون والتنافس بين القطبين الفاعلين في السياسة الخارجية, والتي خضعت خلالها لإملاءات المصالح بجانب الاعتبارات القومية والمذهبية, ففي حين اتخذت إيران موقفا معاديا لأذربيجان (ذات الأغلبية المسلمة الشيعية المذهب) في صراعها مع أرمينيا (المسيحية) حول إقليم نجورنو كارباخ, ساندت القوى الإسلامية ضد النظم العلمانية في كل من تركيا وسوريا, وذلك رغبة في تحقيق مصالحها القومية العليا. كما أصدر الخوميني فتوى بوقف العلاقة مع مصر لإبرام السادات إتفاقية السلام مع إسرائيل 1977م. ([18])

(د) في عهد الرئيس: محمد خاتمي.

[18]- آمال السبكي, **تاريخ ايران السياسي**, مرجع سابق , ص 331-333.

شكلت الأغلبية التي فاز بها خاتمي في الانتخابات الرئاسة 1996م إشارة إلى المرشد والتيار المحافظ بتغير مزاج الناخب الإيراني, حيث جاءت على غير وفاق لمرشحيهم. لتشكل "حركة الثاني من خرداد" نواة التيار الإصلاحي. وقد عرفتْ فترتي حكم خاتمي (1997–2005م) صراعاً بينه وبين التيار المحافظ, حيث مثل خاتمي نموذج الحاكم الفيلسوف, فقد كان مشروعه لحوار الحضارات, والذي طرحه كمقابل لمشروع صامويل هنتنغتون في صراع الحضارات, حلاً لأزمة العزلة التي عاشتها إيران منذ الثورة الإسلامية 1979م, حيث ألحقَ مؤسسة" حوار الحضارات" بوزارة الخارجية, كما أن هذا الحوار مثَّل الواجهة الأمامية للسياسة الخارجية الإيرانية خلال فترتيّ رئاسته.([19])

فمنذ توليه مقاليد السلطة, برزت الوفود الإيرانية في المؤتمرات والمحافل الدولية المعنية بحوار الحضارات, كأحد أبرز معالم السياسة الخارجية له. وخاصة في فترة ترأس إيران منظمة المؤتمر الإسلامي, والتي اقترحت على الأمم المتحدة عام 1997م أن يكون عام 2001م عاما للحوار بين الحضارات, متحديا التنافس مع التيار المحافظ, والذي لا يقف عند التنافس مع التيار الإصلاحي على المناصب السياسية فحسب, بل يتعداه إلى التباين في الأسس الفكرية والثقافية؛ حيث يمثل خاتمي الفكر الوسطي المنفتح برؤية الإسلام الرحب, بإعتباره رجل دين غير متشدد يحمل درجة " حجة الإسلام". وإن رأى البعض أن بروز التيار الإصلاحي جاء نتيجة تحول إيران من الثورة إلى استقرار الدولة بعد فترة رفسنجاني والحرب مع

[19]- كامل فتحي خضر, **مفهوم الحوار بين الحضارات في الفكر السياسي لكل من محمد خاتمي وحسن حنفي**, رسالة ماجستير, (جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 2007م), ص 55-60.

العراق, حيث تبلور هذا التيار داخل العباءة الدينية بأفكار تبحث عن الدولة الحديثة والتي تتوافق مع الجيل الثاني للثورة.([20])

فمع التنظير حول ضرورة تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والحفاظ على كرامة الإنسان وحقوقه, وتوسيع المشاركة الشعبية وتكريس سيادة القانون وتوفير الأمن؛ إلا أن تلك الأفكار لا يمكن أن تتعارض مع أساس الثورة الإسلامية المتمثل في " ولاية الفقيه". فخاتمي ومعه التيار الإصلاحي لا يعارض نظام ولاية الفقيه بصورة مطلقة, فهو يرى أنها جزء لا يتجزأ من الثورة والنظام الإيراني, لكنه عارض السلطة المطلقة التي يتمتع بها الولي الفقيه, مع التأكيد على ضرورة إعطاء الشعب الحق في اختيار من يحكمه, وأن حكومة الولي الفقيه ليست حكومة ولاية مطلقة, فولاية الفقيه هي نتاج تعاقد بين الشعب والفقيه, وهنا يتضح أن التيار الإصلاحي يرى ولاية الفقيه كوكالة سياسية للفقيه لإدارة شؤون الأمة, وهو المعنى المقارب لمفهوم "الديمقراطية" التي تمثل وتجسد حكومة الشعب بالشعب ولأجل الشعب.([21])

وحرّي بالذكر أنه أطلقَ على عهد خاتمي في السياسة الخارجية الإيرانية مسمى "ربيع العرب" حيث إنه مع مجيئه سعى إلى تحسين العلاقات الإيرانية العربية والخليجية خاصة, بتوقيع مذكرة تفاهم مع الكويت 1998م وأخرى مع قطر 2000م واتفاق أمني مع السعودية 2001م, داعياً دول الخليج للانضمام إلى معاهدة دفاع مشترك مع إيران, كمحاولة ذكية لإفشال أية محاولة أمريكية بتحييد الموقف العربي في حالة توجيه ضربة أمريكية لإيران, كما كان مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في طهران يوم 1997/12/11م, والذي حضره ولي العهد السعودي آنذاك الأمير

[20]- حول التيار الإصلاحي رموزه وأفكاره, ودوره في السياسة الإيرانية, راجع: توفيق السيف, **حدود الديمقراطية الدينية: دراسة في تجربة إيران منذ 1979م**,(بيروت, دار الساقي, الطبعة الأولى, 2008م), ص 87-145, 191-237.

[21]- حول المزيد من أفكار خاتمي الإصلاحية, راجع نماذج من كتاباته في: محمد خاتمي, **مدينة السياسة**, (بيروت, دار الجديد, الطبعة الأولى, 2000م), وله أيضا, **التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية والأمن**, ترجمة: سرمد الطائي, (بيروت, دار الفكر, الطبعة الأولى, 2002م).

عبدالله بن عبدالعزيز, والشيخ جابر الصباح أمير دولة الكويت, كان له أثر في تقريب وجهات النظر بين كل من الأطراف المعنية.

وفي ظل تخوف من التيار المحافظ من انفتاح إيران على العالم الغربي ما من شأنه أن يهدد النظام الإيراني, تطرح العلاقات الأمريكية . الإيرانية نفسها كأحد نماذج التنافس والاختلاف في وجهات النظر بين المرشد خامنئي والرئيس خاتمي, فقد حرص خامنئي على وقف أية محاولات للتقارب مع الولايات المتحدة باعتبار أنها العدو الأول للثورة كمحاولة استباقية لإفشال إعلان خاتمي استعداده لإقامة علاقات دبلوماسية مع الإدارة الأمريكية. وإن جاءت أحداث 11سبتمبر 2001م لتزيد من العداء بين إيران والولايات المتحدة, فعلى الرغم من شجب إيران لهذه الأحداث وإعلانها استعدادها لمساعدة الولايات المتحدة في حملتها ضد ما يسمى: " الحرب ضد الإرهاب" شريطة أن تكون تحت مظلة الأمم المتحدة, فإن إعلان بوش الإبن إيران ضمن محور الشر قضى على كل الآمال للتقارب, وأعطى فرصة أكبر للمحافظين الإيرانيين في انتخابات 2005م التي جاءت بأحمدي نجاد رئيساً. ([22])

(هـ) في عهد الرئيس: محمود أحمدي نجاد.

عانى الإصلاحيون من ضربة غير متوقعة جراء إعلان الرئيس الأمريكي بوش الإبن تضمينه إيران ضمن " محور الشر" في خطابه في يناير 2002م, متهما إياها بكونها مصدرا رئيسا لتهديد السلام العالمي والسعي نحو حيازة أسلحة نووية, وتمويل الإرهاب الدولي الموجه ضد الولايات المتحدة والغرب. ما مكن المحافظين في إيران من أوراق ضغط وعزز موقفهم المعادي لـ "الأمركة" ضد أهداف الإصلاحيين والرئيس خاتمي.([23]) هكذا إنتزع المحافظون النجاح في سلسلة من الإنتخابات,

[22]- أمل حمادة, **الخبرة الإيرانية**, مرجع سابق, ص 348-350.

[23]- Ehteshami, Zweiri And Others**: Iran`s Foreign Policy , from M.khatami to A.NeJad**, (UK, Ithaca Press , 2008) . Pp. 1-16.

مثل: انتخابات المجالس المحلية في العام 2003م, وانتخابات مجلس الشورى الإسلامي في العام 2004م, وأخيرا الإنتخابات الرئاسية والتي فاز بها أحمدي نجاد في العام 2005م, ورغم أنه لم يكن معروفا في الأوساط السياسية بشكل كبير, لكنه بنى برنامجه على نقطتين: تعزيز الأمن القومي, وتحقيق الوعود الشعبوية. ([24])

وفي عهد نجاد برزت إيران كقوة إقليمية مع مطلع القرن الحادي والعشرين, في إطار الصدام مع قوى رئيسية إقليميا, وقوى كبرى دوليا, فالاحتلال الأمريكي في العراق وأفغانستان, البلدان المتاخمان لإيران حدوديا, إلى جانب إقامة قواعد عسكرية امريكية في القوقاز وآسيا الوسطى, فضلا عن القواعد في الخليج, قد عقّدت العلاقات بين إيران والغرب من جهة, وإيران والعالم العربي من جهة أخرى, حيث رأوا في إيران تهديدا للأمن الإقليمي والدولي, وخاصة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط, بالسعي نحو تملك التكنولوجيا النووية منذ 2003م, في ظل وجود إرث من العداء منذ حادثة احتجاز رهائن السفارة الأمريكية في طهران, فبينما اعتبرت إيران أن امتلاكها برنامجا نوويا حق قانوني لحاجتها إلى مصادر بديلة للطاقة, نظرت الولايات المتحدة بعين الشك إلى مساعي إيران, لأنها ستؤدي إلى تغيير موازين القوى إقليميا وتفرض تهديدا محدقا على إسرائيل والمملكة العربية السعودية, طارحة تحدٍ للوجود الأمريكي في المنطقة, خاصة في ظل تحركاتها في العراق ما بعد 2005م.([25])

وقد برزت في تلك الأثناء, عودة الآمال المذهبية الطموحة في السياسة الخارجية لإيران, حيث تبلورت تحركات إيران كـ"قطب شيعي" في نطاق العالم العربي, وتحديدا الخليج العربي, في مقابل المملكة السعودية كـ"قطب سني" وكان لهذا الصراع منطلقاته المذهبية الدينية, وخاصة مع بدء الانتفاضات العربية أو ما سمي بالربيع

[24]- أروند إبراهيميان, **تاريخ ايران الحديثة**, مرجع سابق, ص 259-260.
-Ehteshami, Zweiri And Others**: Iran`s Foreign Policy, op cit**. Pp. 37-39.
[25]- أروند إبراهيميان, **تاريخ ايران الحديثة**, مرجع سابق, ص 260-262.

العربي مطلع العقد الثاني عام 2011م, حيث أفسح المجال للتحركات الإيرانية في سورية واليمن, إضافة إلى النفوذ السابق لها في لبنان (حزب الله) والعراق ما بعد الاحتلال الأمريكي, وتشكيل أول حكومة عراقية عام 2005م, موالياً لها على نحو ما سيتم توضيحه لاحقاً.([26])

(و)عهد الرئيس: حسن روحاني.

مثلت نظرية " أم القرى"([27]), والتي برزت إلى الوجود عام 1984م, أحد أهم أبعاد السياسة الخارجية الإيرانية في عهد روحاني على أرض الواقع, والنظرية تعني اختصاراً "أن الإسلام يمثل أمة واحدة, كون المسلمين يتصفون بالانسجام ويخضعون لقيادة واحدة, هي ولاية الفقيه المنتخبة من الأمة الإسلامية, وحيث إيران بعد الثورة هي التي أنيطَ بها قيادة الأمة كلها كونها تمثل دار الإسلام, فالولي الفقيه له واجبان: الأول واجب القيادة القانونية للجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي تحددت وفق الدستور الإيراني, والثاني واجب ولاية العالم الإسلامي الذي أقره الواجب الشرعي, وعند التعارض بين مصالح حكومة أم القرى (إيران) وولاية العالم الإسلامي فإن مصالح الأمة لها الأولوية, وهذا يؤدى إلى ضرورة وجود علاقة تكامل بينهما, فإذا وقع هجوم على الإسلام من أي مكان في العالم أو جرى اعتداء على حقوق المسلمين فإن أم القرى تنهض للدفاع عنهم وذلك بإزالة حكومات الجور والكفر" ([28])

بناءً على ما سبق؛ مثلت الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام 2013م نقطة تحول في العلاقات الخارجية الإيرانية, بإعادة ترتيب الأوراق في المنطقة خاصة بعد

---

[26]- مي قناوي علي, **الدور الإيراني في الدائرة الخليجية في عهد أحمدي نجاد,** رسالة دكتوراه, (جامعة حلوان, كلية التجارة وإدارة الأعمال, قسم العلوم السياسية, 2016م), ص 271-286.

[27]- حول نظرية أم القرى وعلاقتها بنظرية تصدير الثورة, انظر: أحمد نوري النعيمي, **السياسة الخارجية الإيرانية**, مرجع سابق, ص 565-570.

[28]- محمد جواد لاريجاني, **الاستراتيجية القومية**, ترجمة: علاء الرضائي,(بيروت, دار التعارف, الطبعة الثانية, 2012م). , ص 23-88. بتصرف.

الانتفاضات العربية (الربيع العربي), وزيادة النفوذ الإيراني إقليماً سعياً وراء زعامة إقليمية تتعدد أدواتها بين الديني والمذهبي والسياسي والاستراتيجي([29]). كما كانت تلك الإنتخابات فرصة لإتلاف اليمين المعتدل مع الإصلاحيين, وهو ما أوصل روحاني إلى الرئاسة عكس ما توقعت الإدارة الأمريكية, وذلك لقربه مع التيار الإصلاحي في إيران والذي تراجع في انتخابات 2005م.([30])

-"الجيوبوليتيك الشيعي " كمرتكز أهَّم لقرارات السياسة الخارجية الإيرانية.

شهدت السياسة الخارجية الإيرانية في مرحلة ما بعد الثورة, تحولات جوهرية, كان أبرزها إعادة إحياء الدور الفاعل لإيران في محيطها الإقليمي من منطلق عوامل أيديولوجية, أهمها المذهب الشيعي, وهو ما اسماه المراقبون بـ "الجيوبوليتيك الشيعي" كآلية جيو- استراتيجية لبسط نفوذ إيران في محيطها الإقليمي, وذلك انتقالاً من: استراتيجية تصدير الثورة كمفهوم أكبر سكه الخوميني عقب الثورة مباشرة(1979م), إلى ما سُمي بالجيوبوليتيك الشيعي, وذلك كوسيلة لدفع المجتمعات الشيعية للإرتباط بالمركزية الإيرانية, باعتبارها الدولة الوحيدة في العالم الحاضنة للمذهب الشيعي.

ويعود مفهوم "الجيوبوليتيك الشيعي" إلى الباحث الفرنسي: فرانسوا توال François Thual, الذي كان أوَّل من استخدم هذا المفهوم كعنوان لكتابه باللغة الفرنسية "الجيوبوليتيك الشيعي Géopolitique du chiisme،" عام 1995م.([31]) والذي تُرجِمَ إلى اللغة الفارسية, وقُصِدَ به أن المذهب الشيعي ذو طبيعة جيوبوليتيكية خاصة, على اعتبار أن دوائر الجغرافيا الشيعية تؤثر على علاقات القوة في جميع أنحاء العالم, إذ يقيم معظم الشيعة في مراكز جغرافية سياسية في

---

[29]- ياسر عبد الحسين, **مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني**, (بيروت, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, الطبعة الأولى, 2015م), ص 100-107

[30]- المرجع السابق, ص 138-158.

[31]- فرانسوا توال, **الشيعة في العالم: صحوة المستعبَدين واستراتيجيتهم**, ترجمة: نسيب عون, (بيروت, دار الفارابي, الطبعة الأولى, 2007م), ص 24-33.

العالم ما منحهم القدرة على القيام بأدوار مؤثرة من خلال استخدام الخلفية التاريخية الشيعية وتوزيعهم الجغرافي ومراكز قوتهم من ناحية جيوبوليتيكية.([32])

وفي هذا الصدد, تحدث الباحث الإيراني: محمد رضا حافظ نيا, عن الجيوبوليتيك الشيعي باعتباره مفهوماً محدداً للبنية الإنسانية والمجتمع الديني الذي له هوية دينية شيعية في العالم, من أجل إعادة بناء الهوية والتماسك الديني على نطاق عالمي, وبناء المركزية الشيعية استناداً إلى موقع القيادة الإيرانية. وبشكل عام, فإن المفهوم يشير إلى أن إيران تشكل الركيزة الأساسية للعالم الشيعي ضمن إطار الجيوبوليتيك الإسلامي, وهو مفهوم يقارب نظرية " قلب الأرض/ The Heartland Theory " التي صاغها المفكر الاستراتيجي البريطاني: هالفورد جون ماكندر (Halford John Mackinder), حيث يرتبط المفهوم بالامتدادات الجغرافية للمجال الحيوي الإيراني, والتي يمكن تقسيمها إلى خمسة مجالات جيواستراتيجية هي: دول المحيط الشيعي, دول المجال الحيوي الشيعي, دول خاضعة لتأثير سياسة التشيع, دول خاضعة لتأثير الطرق الصوفية, ودول الشتات الشيعي.([33])

وعلى الرغم من حداثة المفهوم, إلا أنه شكل مدلولا استراتيجياً لطالما عملت إيران على تحقيقه؛ منذ الخوميني الذي سَعى لتشكيل امبراطورية شيعية كبرى يقودها الولي الفقيه/ المرشد الأعلى, باعتباره رمزا للشيعة وقطب الشرعية السياسية في العالم الإسلامي, هكذا توجَّبَ على المفكر الإستراتيجي الإيراني أن يدرس الحدود الجغرافية المحيطة بإيران وأبعادها المختلفة قراءة جيو–مذهبية تمكنه من تحقيق أهداف الأمن القومي الإيراني في بناء مركزية شيعية إيرانية في إطار العالم الإسلامي, وهو ما جعل إيران ملزمة بالقيام بدور مركزي لإعادة صياغة الجغرافيا

[32]- فراس إلياس, **الجيوبوليتيك الشيعي والمخيلة الجيواستراتيجية الإيرانية مجالات التأثير وبناء النفوذ**, متاح على الرابط:.(http://studies.aljazeera.net)).

[33]- المرجع السابق

المذهبية في العالم الإسلامي بما يمكنها أن تكون مركز القلب من الجيوبوليتيك الشيعي, وتغدو المجتمعات الشيعية الأخرى بمنزلة الأطراف.

وبحسب أستاذ الجغرافيا السياسية بجامعة طهران "السيد عباس أحمدي" فإن التشيع كان مجرد مذهب عقائدي/فقهي طيلة التاريخ الإسلامي, ولم يتحول إلى ظاهرة جيوبوليتيكية إلا عقب نجاح الثورة الإسلامية في إيران, وذلك نظرا لإمتلاكه عناصر القوة الثلاث التي تعتبر مرتكزات لصعوده, وهي: أولاً: الوزن النسبي لإيران كدولة مركزية له, وذلك بامتلاكها قدرا من مقومات القوة الشاملة المادية وغير المادية, وأهمها الموقع الجيوبوليتيكي والمخزون التاريخي, ثانيا: التركيبة المذهبية للدول الحيوية المستهدفة, حيث يعيش أكثر من 70% من الشيعة في الخليج الفارسي, ثالثا: إدراك صانع القرار الإيراني لقدرات إيران المادية وغير المادية والظرف الدولي والإقليمي الذي أتاح لها أداء دور فعّال مكنها من تنفيذ سياساتها واستراتيجياتها في الدائرة المحيطة.([34])

وقد مرّ الجيوبوليتيك الشيعي وفقا للتطورات الإستراتيجية التي شهدتها إيران, بثلاث مراحل أساسية هي:([35])

-المرحلة الأولى: ضعف الجيوبولتيك الشيعي, منذ القرن التاسع عشر عقب مجيء الحكم القاجاري ثم الحكم البهلوي, وحتى الثورة الإيرانية 1979م.

– المرحلة الثانية: إحياء الجيوبوليتيك الشيعي, منذ الثورة الإيرانية والتي شكلت بداية لعودة التفكير في تكوين محور شيعي إقليمي, وحتى احتلال العراق عام 2003م.

– المرحلة الثالثة: صعود الجيوبوليتيك الشيعي, منذ 2003م وحتى الآن, أي منذ بروز الهوية الشيعية للسلطة السياسية في العراق, وهو ما انعكس بشكل إيجابي على شيعة المنطقة, على نحو أدى إلى توسع النفوذ الإقليمي لإيران بعد احتلال

[34]- كريمة كروي, **صعود الجيوبوليتيك الشيعي في السياسة الإقليمية لإيران وانعكاسه على دول الجوار**, (الجزائر, مجلة ابحاث قانونية وسياسية, المجلد 6, العدد 1, 2021م), ص 78-79

[35] فراس إلياس, **الجيوبوليتيك الشيعي**, مرجع سابق, ص 6-7.

العراق وتمدد الوجود الإيراني فيه وزيادة مطالب الشيعة في دول المنطقة تحت تأثير الوضع العراقي.

يرى د.فراس إلياس(أستاذ العلوم السياسية بجامعة الموصل بالعراق) أن مفهوم الجيوبوليتيك الشيعي يساهم في فهم العديد من النظريات والمشاريع الجيوستراتيجية الإيرانية ذات المغزى التوسعي الممتد خارج المدى الجغرافي الإيراني, إذ أعطى الموقع الجيوبوليتيكي لإيران ميزة كبرى جاعلاً منها همزة اتصال محورية للمجتمعات الشيعية في شرق العالم وغربه, ووفقا لهذا فهي معنية بأن تكون نقطة ارتكاز للقلب المذهبي الذي يغذّي الأطراف, فضلا عن امتلاكها موارد ضخمة دعمت موقعها المذهبي الإقليمي والدولي, ما جعلها مؤهلة لممارسة تأثير على المجتمعات الشيعية التي تعيش في إطار الجيوبولتيك الشيعي. وكان أبرز تلك النظريات:([36])

1-نظرية القومية الإسلامية: وكانت أولى النظريات التي طرحت في إطار التنظير للجيوبوليتيك الشيعي, حيث ركز واضعها: مهدي بازركان, أول رئيس حكومة في إيران بعد الثورة, على إيجاد منافذ استراتيجية جديدة لإيران في إطار العالم الإسلامي ككل لمواءمتها مع طبيعة الشعارات التي رفعتها الثورة الإسلامية, دون أن تبقى حبيسة المجال الحيوي الشيعي, فرأى أنه من الأفضل أن يمتد التوسع ليشمل الدول ذات البعد القومي, وخاصة آسيا الوسطى والقوقاز وجنوب شرق آسيا, والتي تشارك إيران في بعض الخصائص القومية, وقد قوبلت نظرية بارزكان بالرفض من قبل التيار المحافظ نظرا لنزعته الليبرالية والتي كان من شأنها الحد من سلطة ونفوذ علماء الدين, وإن نجح في طرح نظريته في خضم المد الثوري الذي عايشته إيران الثورة آنذاك.

2- نظرية تصدير الثورة: حيث ربط الخوميني بين فكرة تصدير الثورة وعالمية سلطة ولاية الفقيه على جميع دول الأمة الإسلامية؛ وقد ترادف مفهوم تصدير الثورة

[36]- المرجع السابق, ص 7-8.

مع مفهوم" الفتح" في الأدبيات الإسلامية الكلاسيكية, ويكون الهدف الأخير لتصدير الثورة هو إقامة دولة الإسلام العالمية كضرورة شرعية لازمة, وهدف واقعي يتعين الكفاح لتحقيقه, إذ من واجب الجمهورية الإسلامية أن تضم إليها جميع المسلمين أينما كانوا في هذا العالم.

3- نظرية دولة أم القرى . إيران: تعود نظرية أم القرى إيران إلى: محمد جواد لاريجاني (مستشار المرشد الأعلى خامنئي لحقوق الإنسان), والتي بدأ التنظير لها عام 1984م, في كتابه "مقولات في الاستراتيجية الوطنية الإيرانية".([37]) وتم الترويج لها خلال فترة الثمانينيات, ثم خفتت الفكرة لتعاود الظهور بعد احتلال العراق ثم الربيع العربي. وقد قصد بها أن تكون إيران مركز العالم الإسلامي كدولة قائد من خلال الولي الفقيه كزعيمٍ له السلطة والولاية على الأمة الإسلامية, أي أن تصبح إيران, وتحديدا مدينة " قم" بديلا عن مكة, مقر الحكم والمرجعية الروحية الإسلامية, باعتبار أن وحدة الأمة ووحدة السلطة السياسية(حكومة واحدة) هو متطلب ديني, وليس من مصلحة الأمة أن تبقى متفرقة, لأن الهدف هو وحدة الأمة الإسلامية, ومن ثم, فإن انتصار " أم القرى . إيران" يمثل انتصارا لها, وإن هزيمتها تمثل هزيمة الأمة كلها, ولهذا, فإن الحفاظ على دولة أم القرى . إيران يعنى الحفاظ على وحدة الأمة الإسلامية شعوبا وحكومة, حيث تشمل جميع أراضي الدولة الإسلامية الواحدة, والتي لأجلها تشكلت " دولة أم القرى . إيران" التي ستقود الأمة.

4- مشروع الشرق الأوسط الإسلامي . الإيراني: وقد طرحته إيران كبديل عن المشروع الأمريكي " الشرق الأوسط الكبير" خلال فترة حكم الرئيس الإيراني الأسبق: محمد خاتمي(1997-2005م), كواحد من مشارع الجيوبوليتيك الشيعي التي

[37]- محمد جواد لاريجاني، **مقولات في الاستراتيجية الوطنية" شرح نظرية أم القرى الشيعية"**، ترجمة نبيل علي العتوم، (لندن, مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية, 2013م, ص 105-112). كما أشار إليها لاريجاني في كتابٍ آخر: **الاستراتيجية القومية**, ترجمة: علاء الرضاني,(بيروت, دار التعارف, الطبعة الثانية, 2012م).

تستهدف ربط المجتمعات الشيعية وباقي الحركات الإسلامية بدولة القلب المذهبي . إيران, حيث سعت إيران لانتزاع مكانة القيادة في العالم الإسلامي وبناء إطار مقاوم تحت إمرتها على المستوى القومي الواسع الذي تعيش فيه شعوب إسلامية, وبهذا يكون استخدام تعبير الشرق الأوسط للتغطية على عملية بناء مجال حيوي مذهبي يقوم على الهيمنة والقيادة السياسية للدولة الإيرانية.

5- نظرية دولة المهدي العالمية: ورغم قدم الفكرة المهدوية(ظهور مهديّ آخر الزمان). فإن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد جعلها نظرية سياسية يتحرك من خلالها, فقد اعتبر أن حكومته التي تولت الحكم في طهران(2005-2013م) حكومة مؤقتة, تهيئ الأرضية المناسبة لقيام حكومة المهدي العالمية, ففي كلمته أمام مؤتمر المهدوية في طهران عام 2005م قال:" إن الجمهورية الإسلامية ونظام ولاية الفقيه ليس لهما أية مهمة أخرى سوى التحضير لإنشاء حكومة عالمية... إذ سيدير الإمام المهدي الكّون عبر هذه الحكومة". أي أن حكومته كانت تمثل الأساس لدولة المهدي العالمية, والتي لابد لها من توفير جميع مقومات القوة لنهوضها ونجاحها, وإن عدم تحقيق هذه الأهداف سيحول دون قيام حكومة المهدي العالمية.[38]

أما عن دوائر تمدد الجيوبوليتيك الشيعي, فقد أقر مجمع تشخيص مصلحة النظام سنة 2002م وثيقة العشرين للتنمية (2005-2025م) وهي أهم وثيقة قومية بعد الدستور الإيراني, والتي تضع التصورات المستقبلية للدور الإيراني, حيث تصير إيران دولة رائدة تتبوأ المركز الأول اقتصاديا وعلميا في المحيط الإقليمي ما يؤهلها لأن تصبح دولة القلب في منطقة الشرق الأوسط, ومن هنا فقد حددت الوثيقة ثلاث دوائر حيوية لتمدد الجيوبوليتيك الشيعي. وهي: ([39])

[38]- كريمة كروي, **صعود الجيوبوليتيك**, مرجع سابق, ص 77-79.
[39]- المرجع السابق, ص 80-81.

الدائرة الأولى: وتشمل القوقاز وآسيا وشمال غرب آسيا وبحر قزوين, وبالرغم من التقارب القومي مع هذه الدول, وما تكتنزه من موارد وعوائد اقتصادية بجانب المحدد المذهبي فيها, فقد كان النفوذ الروسي عائقا في منح إيران أولوية لهذه الدول في مشروعها الاستراتيجي.

الدائرة الثانية: الجوار الجنوبي, وتحديدا دول الخليج العربي, وهي الدائرة الأهم لإيران, إضافة إلى سورية ولبنان والعراق, وهو ما يعرف بالهلال الشيعي, وتمتلك تلك الدول مخزونا روحياً يدعم مكانة الدولة المركزية الإيرانية ويؤكد زعامتها على العالم الشيعي, في حال سيطرتها على المدن والمراقد المقدسة في العراق, مثل النجف وكربلاء, وقد أكد ذلك علي أكبر ولايتي(مستشار الشؤون الدولية للمرشد الأعلي خامنئي) بقوله:" إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعجمان هي حدودنا الاستراتيجية الأكثر أهمية, وإن هذه المنطقة حيوية بالنسبة لنا ولا يمكن ألا نكون مبالين حيالها".

الدائرة الثالثة: تشمل كلاً من مصر والمغرب وتونس, ويأتي بعدها في الأولوية بقية دول العالم لإمتلاك أوراق ضغط متعددة على الساحة الدولية, وبخاصة في إفريقيا و أمريكا اللاتينية والدول الغربية وروسيا والصين.([40])

ويمكننا أن نرصد تحركات إيران في محيطها الإقليمي منذ بدايات الثورة الإسلامية 1979م, بشيء من التفصيل, عبر محددين هامين, هما:

(1) تصدير الثورة محدد عقائدي أم توسع استراتيجي؟

ظهر اتجاهان متقاربان عقب الثورة الإسلامية فيما يخص نشر أفكارها وتصديرها إلى الخارج: الأول: اتجاه بناء الدولة النموذج من خلال الوصول إلى مرحلة الكمال من وجهة نظر أيديولوجية الثورة بما يجذب تأييد شعوب وقوى إقليمية تكون مشاركة

[40]- محمد السلمي, عبدالرءوف الغنيمي, **الجيوبوليتيك الشيعي: الواقع والمستقبل,** الرياض, مجلة الدراسات الإيرانية, العدد 1, 2016م, ص 39-45.

في الخصائص مع الشعب الإيراني, وكان من الدافعين بهذا الاتجاه أبو الحسن بني صدر و مهدي بازركان. الثاني: اتجاه تصدير الثورة, وهو اتجاه يناصر فكرة أداء دور خارجي فاعل للنظام الإيراني الثوري في مساندة قوى تتبنى أفكاره نفسها, وكان أكبر حجة لهذا التيار أن الهجوم أفضل وسائل للدفاع, وبهذا يكون الدور الخارجي الفعال والمتدخل في شؤون دول أخرى إجراء وقائيا لإحتواء أي هجوم محتمل على الثورة من القوى الإقليمية أو الدولية المعادية لها, وكان أبرز المؤسسين لهذا الاتجاه هو آية الله الخوميني واتباعه, حيث اصبح العراق في نظر تلك الاستراتيجية يمثل رأس الجسر التاريخي لولوج إيران داخل المنطقة بما يحتويه من أماكن ومراقد مقدسة, وقد أطلق الخوميني شعار تصدير الثورة عقب نجاح الثورة ٱسلامية مباشرة, ليعلن عن بدء مشروع إقليمي دولي تمثل المنطقة العربية ساحته الرئيسة ومجاله الحيوي, وإن بات الخطاب السياسي الإيراني برغماتيا بعد وفاة الخميني 1988م وأقل ميلا إلى التشدد الذي انتهجه الأخير, ولكن لم يجرؤ أي من خلفاء الخميني على مخالفته أو التخلي عن مفهوم تصدير الثورة كمشروع سياسي وأيديولوجي حركي عابر للحدود الوطنية.([41])

وفي هذا الإطار, فقد كان لضمان الحفاظ على الدولة العقائدية التي أسسها الخوميني عقب الثورة ضرورة تشكيل ما أسماه الخوميني بـ" الجيش العقائدي" الذي يتركز اهتمامه على جعل الإيمان والعقيدة(الشيعية) أساسا وقاعدة لهذه الدولة, كما نص عليه الدستور في المادة(144), وهكذا تم تشكيل " الحرس الثوري الإيراني" (سباه باسداران انقلابي بالفارسية) إبان الثورة مباشرة, حيث لا يتحمل هذا الجيش عبء حماية الدولة العقائدية و حراسة حدودها فحسب, بل يتحمل أيضا عبء

41- راشد أحمد الحنيطي, **مبدأ تصدير الثورة وأثره على استقرار دول الخليج: الحوثيون في اليمن نموذجا**, رسالة ماجستير, (الأردن, جامعة الشرق الأوسط, كلية الآداب والعلوم, 2013م), ص 21-26.

الرسالة الإلهية وهي الجهاد في سبيل الله والنضال من أجل تطبيق حاكمية القانون الإلهي في العالم.([42])

وقد كان منطق " الثورة" الذي استندت إليه السياسة الخارجية الإيرانية هو المحرك لمحاولاتها في التوسع لنشر مشروعها الإقليمي التوسعي, ذي البعد المذهبي, مستخدمة كافة الوسائل والموارد في إنشاء أذرع أيديولوجية لها في عدد من الدول الإسلامية, مستخدمة شعارات جاذبة من قبيل: الدفاع عن المظلومين والمضطهدين, وحماية الأقليات, وهو ما عبر عنه الخوميني عام 1980م بقوله:" نحن في جمهورية إيران الإسلامية سوف نعمل بجهد من أجل تصدير ثورتنا للعالم, وأنه بمقدورنا تحدي العالم بالآيديولوجيا الإسلامية.. نحن نهدف إلى تصدير ثورتنا إلى كل الدول الإسلامية, بل إلى كل الدول حيث يوجد مستكبرون يحكمون مستضعفين". هكذا كان مشروع تصدير الثورة محوريا بالنسبة إلى منظري الثورة الإسلامية, فقد جسده التدخل المباشر وغير المباشر في عدد من الدول الإسلامية, حيث عمل النظام الإيراني على ضرورة أن يمتد أثر الثورة الإسلامية وفضاؤها الشيعي إلى كل العالم الإسلامي عبر تشجيع الأقليات الشيعية في المشرق العربي على المطالبة بحقوقهم السياسية كما برز في حالة التيار الشيعي في الخليج.([43])

وإن أشارَ البعض إلى تراجع فكرة تصدير الثورة ضمن أولويات إيران السياسية منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي بسبب حالة الحصار المفروضة على النظام الإيراني وتداعيات ملفها النووي, حيث حل المشروع النووي محلها في قائمة الأولويات؛ إلا أن تصدير الثورة لا يغيب عن استراتيجية إيران السياسية, وإن بدت أقل رتبة من حيث الأهمية من المشروع النووي, وقد استخدمت إيران الميليشيات

---

[42]- محمد السعيد عبدالمؤمن, **ولاية الفقيه في إيران,** مرجع سابق, ص 231-233.

[43]- قاسمي سعيد, **النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري**, (الرياض, مجلة الدراسات الإيرانية, العدد 6, السنة الثانية, مارس 2018م), ص 97-99.

المذهبية كأداة لهذا الدور, كما هو ظاهر في حالة حزب الله في لبنان, والحشد الشعبي في العراق. ([44])

وعلى صعيد الممارسة العملية, نجد أنه ومنذ العام الأول للثورة, أعلن الخوميني عن يوم القدس العالمي(آخر جمعة من شهر رمضان في كل عام) لتوظيف القضية الفلسطينية وإعادة التعريف بالصراع العربي– الإسرائيلي, كصراع إسلامي . إسرائيلي, كما رسم الخوميني مقاربته تجاه الدول العربية والإسلامية والتي دعاها إلى الثورة على أنظمتها السياسية لتقف في وجه الطغيان العالمي: إسرائيل وأمريكا والغرب تحديدا, معتبرا أن استرجاع فلسطين مشروطا بثورات شعبية في كل الاقطار الإسلامية والعربية مماثلة للنموذج الإيراني, داعيا إلى تشكيل "جيش القدس" والمكون من 20 مليون مسلم من كافة الشعوب العربية والإسلامية. وبهذا فقد رأى الخوميني في سياسته الخارجية أنها نابعة من الإسلام الصحيح وهو ما يظهر جليا في المفاهيم الثلاثة التي شكلت تصور الخوميني لكيفية إدارة السياسة الخارجية, وهي:([45])

(أ) الحكومة الإسلامية: والتي يأتي الفقهاء فيها على رأس هرم السلطة من خلال سلطة ولاية الفقيه التي تمتد من المجال الديني إلى المجال السياسي, جاعلا لها السلطة العليا دينيا وسياسيا في الدولة حتى لو كان الحكم لغير رجال الدين مباشرة, وتعتبر إيران هي النموذج العملي لهذه الحكومة والتي يجب تشجيع الشعوب الإسلامية والعربية لأن تثور على أنظمتها السياسية المدنية للوصول إلى تلك الحكومة.

---

[44]- السيد أبو داود, **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**, (الرياض, مكتبة العبيكان, الطبعة الأولى, 2014م), ص 235-237

[45]- بشير بو دلال, **سياسة إيران الإقليمية: بين البعد القومي والبعد الديني منذ 1979م**, رسالة ماجستير, (جامعة الجزائر3, كلية العلوم السياسية والإعلام, 2011م), ص 57-63.

(ب) الأممية الدينية: وهي من أهم ركائز فكر الخميني, والتي حاول جاهدا تطبيقها في سياسة إيران الخارجية بعد الثورة حتى وفاته, وهو ما جعل الخوميني يركز على الإنتماء الديني, وتحديدا المذهبي الشيعي, مبتعدا عن الانتماء القومي الفارسي, وإن قوبل بتناقض آخر واجه إيران بين مفهوم الوحدة الإسلامية الأشمل لطوائف وفرق المسلمين المتمايزة, وبين التميّز المذهبي لإيران بوصفها الدولة الوحيدة في العالم التي تعتنق المذهب الشيعي الإثنا عشري بموجب دستورها في مواجهة نظم علمانية غالبا تحكم الشعوب الإسلامية, وهو ما جعل إيران تركز على البعد المذهبي في سياستها الخارجية تجاه البلدان الإسلامية التي توجد فيها أقلية شيعية.

(ج) الحياد: وهو كما حدده الخوميني ذو محتوى إسلامي تأكد عبر أربعة محددات شرعية وهي: أولاً: عدم الخضوع لغير الله, أي لا قوة من الشرق أو الغرب يجب الإنحياز لها" مبدإ لا شرقية ولا غربية". وثانياً: عدم السماح لقوى الإستكبار (القوى العظمى) أن تحكم بلادنا أو تحدد وتقرر مصير إقليمنا. وثالثاً: الحفاظ على الترابط بين الدين والسياسة من جهة وبين السياسة الداخلية والخارجية من جهة أخرى. ورابعاً: الإلتزام بدعم المستضعفين وتصدير الثورة إليهم ومساندتهم للتخلص من الحكومات الظالمة. وبهذا نظر الخوميني إلى الدين كمصدر أيديولوجي داخليا عبر حكم علماء الدين, وخارجيا عبر رسم السياسة الخارجية تجاه الجوار الإقليمي من خلال الشعارات الدينية, حيث كان توجه إيران في تلك الفترة إسلاميا أمميا منطلقا من جانب أيديولوجي ديني مع نظرة شمولية لدور إيران ذات صبغة مذهبية شيعية.([46])

وقصارى القول, أنه وبالنظر إلى تحركات السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة نجد أن مبدأ تصدير الثورة كان أحد أهم المحاور الأساسية لسياسة إيران الإقليمية خاصة

[46]- مي قناوي علي, **الدور الإيراني في الدائرة الخليجية**, مرجع سابق, ص 107-110

خلال العقد الأول من عمر الثورة, بما يعني شن إيران لهجوم فكري شامل(عبر سياسة ثقافية خارجية) لنشر الإسلام الأصيل ووضع حد للتسلط على المسلمين دون الاعتراف بالحدود الجغرافية أو السياسية, فالحدود هي أيديولوجية فحسب, وهو ما فسر على أنه تصدير للنموذج الثوري الثقافي لإيران أتخذ أسلوبا هجوميا لتثوير الشعوب العربية والإسلامية, خاصة دول الجوار, متخذاً عدداً من التحركات العملية مثل إنشاء مكتب لحركات التحرر العالمي عقب الثورة مباشرة ترأسه مهدي هاشمي تحت إشراف آية الله حسين منتظري والذي كان يشغل حينها نائب الخوميني, كما كان لرجال الدين الشيعة الموالين لإيران خلال الفترة (1980–1981م) نشاط بارز في دول الخليج من خلال حجة الإسلام مهري في الكويت, والتيار الشيرازي أيضا, وحجة الله مدرسي في البحرين, وجبهة التحرير في البحرين أيضا, ودعم الانتفاضة الشيعية في السعودية خلال الثمانينيات وخصوصا في المنطقة الشرقية ذات الأغلبية الشيعية(القطيف والأحساء), وحزب الدعوة العراقي, وكان النموذج الأبرز لتصدير الثورة هو حزب الله في لبنان والذي ساهمت إيران في تأسيسه وتسليحه وتدريبه, وكان له دور بارز في الحرب الأهلية اللبنانية والصراع مع إسرائيل, ويدين بالولاء لإيران.([47]) كما يرى كثير من المحللين أن الحرب الإيرانية – العراقية (1980–1988م) كان أحد أسبابها الرئيسية سياسة إيران في تصدير الثورة وتثوير الجماعات الشيعية والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق.([48])

(2) تكوين "الهلال الشيعي" .

[47]- حول حزب الله ودور إيران في تأسيسه وتمويله, وولائه لإيران بالتبعية. راجع: أمل سعد غريب, **حزب الله: الدين والسياسة**, تعريب: حسن الحسن, (بيروت, مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي, الطبعة الثانية, 2009م), ص 159-257. أحمد نوري النعيمي, **السياسة الخارجية الإيرانية**, مرجع سابق, ص 575-585.

[48]-تاج الدين الطائي, **إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي**, (دمشق, دار رسلان, الطبعة الأولى, 2013م), ص 133-145. بشير بو دلال, **سياسة إيران الاقليمية**, مرجع سابق, ص 69-72.

استطاعت إيران الثورة وضع حجر الأساس لمشروعها (الديني/ الإستراتيجي), مستخدمة دلالات عقائدية مذهبية, وساعية للوصول إلى الزعامة الدينية على شيعة العالم الإسلامي, والذي يتمركز أكثر من 70% منهم في الخليج العربي والعراق, وبناءً على هذا, فقد بذلت إيران جهوداً حثيثة للوصول إلى الزعامة الدينية والروحية بما يمكنها من تكوين "الهلال الشيعي" والمتمثل في دول الشام(لبنان وسورية) والخليج العربي والعراق واليمن, وقد نجح الخوميني في فرض رؤيته لنظرية ولاية الفقيه رغم معارضة رجال الدين في حوزة "قم", وفي النجف حيث الحوزة الشيعية الأم في العالم, وقد مثل تلك المرجعية أبو القاسم الخوئي, وفي كربلاء كانت مرجعية محمد مهدي الشيرازي, وفي قم كانت مرجعية آية الله كلبايكاني, وآية الله شريعتمداري, وآية الله مرعشي نجفي, لذلك ركز الخوميني, وخامنئي من بعده, على حوزة النجف كونها الحوزة الأم وأن العراق مهد التشيع, وعلى سياسات وتدابير استطاع أن يكبح من خلالها نفوذ الحوزة النجفية حتى تفقْد استقلاليتها الدينية والسياسية لئلا يظهر مجتهد شيعي كبير مؤثر وله مقلدون ينسخ نظرية ولاية الفقيه, وهو ما يعتبر خطر استراتيجي للنظام الإيراني الذي يقوم على تلك النظرية, هكذا تم تأسيس كيانات مسلحة تدين بالولاء لطهران مباشرة وتتبع المرشد الأعلى فقهيا وسياسيا متجاوزة المراجع العليا في النجف ولبنان, وأبرز تلك الكيانات: حزب الله في لبنان, و منظمة بدر وعصائب أهل الحق والحشد الشعبي في العراق, خاصة في السنوات الأخيرة, وهو ما أسهمَ في تعزيز النفوذ الإيراني.

وليس بخافٍ أن أحد أوجه الخلاف بين الجمهورية الإسلامية ومحيطها السني هو محاولاتها الدؤوبة في نشر المذهب الشيعي في الأوساط الشعبية السنية في عدد من دول آسيا الوسطى وإفريقيا والمغرب ومصر وسورية وتمكين المكون الشيعي في العراق سياسيا بشكل أكبر خاصة بعد الغزو الأمريكي (2003م), وانفاق أموال

الخمس والزكوات لنشر المذهب في الأوساط السنية.([49]) ومرد هذا الفشل هو التخوّف من الجمهورية الإسلامية هو الطابع القومي المذهبي, وهو ما جعل العلاقات السنية – الشيعية والاستقطاب الطائفي يأخذ أبعادا استراتيجية في منطقة حيوية, والتي جعلت دول الجوار تدق ناقوس الخطر من سياسات إيران التي تهدد استقرارها بتبنيها تصدير الثورة والمد الشيعي خاصة خلال العقد الأول من الثورة. فالجمهورية الإسلامية ومنذ نجاح الثورة سارت على نسق ممنهج للترويج لأيديولوجيتها الدينية المشحونة بالمذهبية, وخاصة في الجوار الإقليمي, وهو ما عبر عنه بمصطلح " المثلث الشيعي" أو "الهلال الشيعي" والذي ظهر أول مرة على لسان ملك الأردن عبدالله الثاني أثناء زيارته للولايات المتحدة في ديسمبر (2004م) في سياق التحذير من خطره.

وقد استند مروجو ومخططو الهلال الشيعي إلى أربعة مبررات رئيسية هي: [50]

1–تنامي دور الشيعة في المنطقة والذي تزايد بتزايد دور المكون الشيعي في النظام السياسي العراقي الناتج عن العملية السياسية التي أشرف عليها الإحتلال الأمريكي وأسفرت عن نظام حكم ذي أغلبية شيعية.

2–صعود حزب الله اللبناني الذي أصبح محل إعجاب وتقدير فئات عريضة من الرأي العام العربي والإسلامي خاصة بعد صموده اللافت في الحرب الإسرائيلية في صيف عام 2006م, باعتبار أن الأمين العام للحزب " السيد حسن نصرالله" من المعتقدين بولاية الفقيه الإيرانية ومدعوما منها.

---

[49]- حول جهود التقريب بين السنة والشيعة والأبعاد السياسية لتلك الجهود عبر مراحلها المختلفة, راجع: راينر برانر, **التقريب بين المذاهب الإسلامية في القرن العشرين: الأزهر والتشيع محاولات وتحفظات**, ترجمة: بتول عاصي وفاطمة زراقط, (بيروت, مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي, الطبعة الأولى, 2015م), ص381- 400,ص 559-562.

[50]- محمد أبو الفضل, **الهلال الشيعي بين الحقيقة والوهم**, (القاهرة, مختارات إيرانية, عدد 54, عام 2005م), ص 90-98.

3-جهر إيران بدعم المقاومة في فلسطين ولبنان, ودخولها في تنسيق مع حركات المقاومة في عدة بلدان عربية, كحركتي حماس والجهاد في فلسطين, وحزب الله اللبناني, ومؤخرا حركة الحوثيين في اليمن إبان الربيع العربي.

4-زيادة دور إيران نفسه في المنطقة وتنامي نفوذها في معظم القضايا الإقليمية, وبالأخص في اليمن وسوريا ولبنان والعراق وأفغانستان, وهو ما ضاعف هواجس الحكومات العربية تجاه المد الشيعي الإيراني وتأثير إيران المباشر على قضايا وملفات المنطقة.

ورغم مرور عدة عقود على الثورة الإيرانية لاتزال إيران تعمل بشكل حثيث للتمدد المذهبي, وخاصة من خلال فرض وصاية مذهبية على شيعة العالم العربي من خلال الزعامة الروحية التي يتمتع بها المرشد الأعلى(علي خامنئي) تحت مبرر الاضطهاد الديني والسياسي للشيعة طوال التاريخ الإسلامي والتاريخ الحديث, وبهذا, فإن العلاقات الثقافية والدينية والمصلحية التي تربط بين المكون الشيعي في المنطقة سيكون له تأثير سياسي متصاعد ليتم الحديث عن " التشيع السياسي" والذي مس فئات عريضة من النخب والشعوب العربية المنبهرة بالمشروع الإيراني وتعاظم دورها الإقليمي ومواقفها الواضحة والتقدمية من قضايا العرب والمسلمين ناسجة شبكة هائلة من العلاقات مع المكون الشيعي أينما كان, كما عملت على نشر مراكز للتشيع في كثير من الدول, وعلى إقامة علاقات جيدة مع النخب العربية موظفة كل هذا لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.([51])

وهكذا خططَ الخوميني ومن تبعه لإخراج مشروع الهلال الشيعي إلى حيز الوجود بحسبانه تجسيداً عملياً لنجاح الثورة الإسلامية وتأكيداً على انتشار النفوذ الإيراني في الدول التي يتشكل منها الهلال الشيعي بالاعتماد على فصائل شيعية شديدة الولاء والوفاء لنظرية ولاية الفقيه.

[51]- بشير بو دلال, **سياسة إيران الاقليمية**, مرجع سابق, ص 75-78.

خاتمة.

وقد خلص البحث إلى عدة نتائج, هي:

1. مثلت الثورة الإسلامية عام1979م, بقيادة آية الله الخوميني, نقطة تحول في السياسة الخارجية الإيرانية, إنعكس على دور إيران الإقليمي وعلاقتها بالغرب.

2. محورية دور الوليّ الفقيه في العملية السياسية في إيران, بوصفه القائد الأعلى للثورة الإسلامية, وما ضمنه له الدستور من سلطة عليا تخوله رسم الخطوط العامة للسياسة الخارجية الإيرانية, رغم تباين خلفيات القادة السياسيين.

3.محورية توظيف البعد الديني في السياسية الخارجية الإيرانية منذ الثورة وإلى اليوم, خاصة في الدائرة العربية–الإسلامية, من خلال توظيف الطائفية والمكونات الشيعية في الدول العربية.

4. مثَّلت آليتيّ "تصدير الثورة" و"الهلال الشيعي" أداتين مهمتين في تطبيق إيران لدور ولاية الفقيه في السياسة الخارجية من خلال استغلال الزعامة الروحية للوليّ الفقيه لاستمالة المكونات الشيعية العربية.

المراجع.

–الدستور الإيراني.

الكتب العربية:

1–أحمد نوري النعيمي, **السياسة الخارجية الإيرانية 1979–2011م,** عمان, دار الجنان, الطبعة الأولى, 2012م

2–أروند إبراهيميان, **تاريخ إيران الحديث,** ترجمة: مجدي صبحي, الكويت, المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب, سلسلة عالم المعرفة, عدد 409, فبراير 2014م

3–آمال السبكي, **تاريخ إيران السياسي 1906–1979م,** الكويت, المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب, سلسلة عالم المعرفة, عدد(250) أكتوبر 1999م

4-أمل سعد غريب, **حزب الله: الدين والسياسة,** تعريب: حسن الحسن, (بيروت, مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي, الطبعة الثانية, 2009م

5-أمل حمادة, الخبرة الإيرانية, الإنتقال من الثورة إلى الدولة, بيروت, الشبكة العربية للأبحاث, الطبعة الأولى, 2012.

6-السيد أبو داود, **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**, الرياض, مكتبة العبيكان, الطبعة الأولى, 2014م

7-الشيماء العقالي, **نظرية ولاية الفقيه, وتطبيقاتها في جمهورية إيران الإسلامية,** بيروت, مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي, الطبعة الأولى, 2011م

8-بيزن يزدي, **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**, ترجمة: سعيد الصباغ, القاهرة, الدار الثقافية, الطبعة الأولى, 2000م

9-تاج الدين الطائي, **إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي**, دمشق, دار رسلان, الطبعة الأولى, 2013م

10-توفيق السيف, **حدود الديمقراطية الدينية: دراسة في تجربة إيران منذ 1979م**, بيروت, دار الساقي, الطبعة الأولى, 2008م

11-راينر برانر, **التقريب بين المذاهب الإسلامية في القرن العشرين: الأزهر والتشيع محاولات وتحفظات**, ترجمة: بتول عاصي وفاطمة زراقط, بيروت, مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي, الطبعة الأولى, 2015م

12-فرانسوا تويال, **الشيعة في العالم: صحوة المستعبَدين واستراتيجيتهم**, ترجمة: نسيب عون, بيروت, دار الفارابي, الطبعة الأولى, 2007م

13-فراس إلياس, **الجيوبوليتيك الشيعي والمخيلة الجيواستراتيجية الإيرانية مجالات التأثير وبناء النفوذ**, متاح على الرابط:.(http://studies.aljazeera.net).

14-محمد السعيد عبدالمؤمن, **ولاية الفقيه في إيران بين النظرية والتطبيق,** (القاهرة, مكتبة الزهراء, الطبعة الأولى, 1990م

15- محمد خاتمي, **مدينة السياسة**, بيروت, دار الجديد, الطبعة الأولى, 2000م

16-------, **التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية والأمن**, ترجمة: سرمد الطائي, بيروت, دار الفكر, الطبعة الأولى, 2002م

17-محمد جواد لاريجاني, **الاستراتيجية القومية**, ترجمة: علاء الرضاني, بيروت, دار التعارف, الطبعة الثانية, 2012م

18-ياسر عبد الحسين, **مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني**, بيروت, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, الطبعة الأولى, 2015م

الرسائل العلمية:

1-أمل حماده, **دور رجال الدين في الثورة الإيرانية 1979 -1982م**, رسالة ماجستير, جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 1995م

2-بشير بودلال, **سياسة إيران الإقليمية بين البعد القومي و البعد الديني منذ 1979م**, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر 3, كلية العلوم السياسية و الإعلام, 2011م.

3-راشد أحمد الحنيطي, **مبدأ تصدير الثورة وأثره على استقرار دول الخليج: الحوثيون في اليمن نموذجا**, رسالة ماجستير, الأردن, جامعة الشرق الأوسط, كلية الآداب والعلوم, 2013م

4-شنين محمد المهدي, **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المشرق العربي**, رسالة ماجستير, الجزائر, جامعة خيضر – بسكرة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2014م

5-كامل فتحي خضر, **مفهوم الحوار بين الحضارات في الفكر السياسي لكل من محمد خاتمي وحسن حنفي**, رسالة ماجستير, جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 2007م

6-مي قناوي علي, **الدور الإيراني في الدائرة الخليجية في عهد أحمدي نجاد**, رسالة دكتوراه, جامعة حلوان, كلية التجارة وإدارة الأعمال, قسم العلوم السياسية, 2016م.

الدوريات:

1-إبراهيم حامد المغازي, **إيران وقضية سلمان رشدي**, مجلة الملف الإيراني, العدد 216, مارس 1997م

2-عبدالله يوسف سهر, **السياسة الخارجية الإيرانية تحليل لصناعة القرار**, القاهرة, مجلة السياسة الدولية, العدد 138, سنة 1999م

3-قاسمي سعيد, **النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري**, الرياض, مجلة الدراسات الإيرانية, العدد 6, السنة الثانية, مارس 2018م

4-كريمة كروي, **صعود الجيوبوليتيك الشيعي في السياسة الإقليمية لإيران وانعكاسه على دول الجوار**, الجزائر, مجلة ابحاث قانونية وسياسية, المجلد 6, العدد 1, 2021م

5-محمد أبو الفضل, **الهلال الشيعي بين الحقيقة والوهم,** القاهرة, مختارات إيرانية, عدد 54, عام 2005م

6-محمد السلمي, عبدالرءوف الغنيمي, **الجيوبوليتيك الشيعي: الواقع والمستقبل,** الرياض, مجلة الدراسات الإيرانية, العدد 1, 2016م.

الكتب الاجنبية:

1-Ehteshami, Zweiri And Others**: Iran`s Foreign Policy , from M.khatami to A.NeJad**, (UK, Ithaca Press , 2008)